

"حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم"

مرصد في البيئة المدرسية

تقرير عن الفترة من إبريل إلى يونيو 2025



إعداد
أمل صقر

إشراف
وسام الشريف

المحتويات

7	المقدمة
8	المحور الأول: حقوق الطلاب من ذوي الإعاقة
9	 • الإطار التشريعي لحقوق ذوي الإعاقة في مصر
12	 • السياسات التعليمية وحقوق الأطفال ذوي الإعاقة
12	 • تجربة دمج الأطفال / ات من ذوي الإعاقة في المدارس المصرية
17	 • سياسات حماية الأطفال المعاقين في المدارس
20	 • الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والأطفال/ ات ذوي الإعاقة ...
20	 • هل المدارس المصرية مؤهلة لذوي الإعاقة؟
22	 • العنف ضد الطلاب/ ات ذوي الإعاقة
22	 • الطفلات من ذوي الإعاقة ومراعاة النوع الاجتماعي في المدارس
23	 • انتشار الامية بين الأطفال من ذوي الإعاقة
25	 • هل هناك استراتيجية مستقبلية لإعداد المعاقين الأطفال؟
25	 • التوصيات
26	المحور الثاني: تحليل وقائع العنف في البيئة المدرسية

عن المرصد:

إصدار دوري ربع سنوي تصدره مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية بالتعاون مع الإتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، بهدف حصر وسرد السياسات التربوية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم والمتعلقة بجرائم العنف داخل البيئة المدرسية، ورصد وتوفير البيانات حول وقائع العنف المختلفة داخل البيئة المدرسية والتي قد تعيق من سير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ولا سيما حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالتركيز على الفئات المهمشة (الفتيات، ذوي الإعاقة، اللاجئين). يسلط المرصد الضوء على السياسات التي تتخذها الجهات التنفيذية للحد من ظاهرة العنف. كما يرصد أيضًا دور الأطراف المعنية في مواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية لرسم صورة متكاملة عن العنف في البيئة المدرسية وكيفية مواجهته.

من يستهدف المرصد؟



يتطلع المرصد إلى أن يحظى باهتمام واضعي السياسات في القطاع التعليمي المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتماما خاصا للعنف في البيئة المدرسية ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية:

يتطلع المرصد إلى أن يحظى باهتمام واضعي السياسات في القطاع التعليمي المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتماما خاصا للعنف في البيئة المدرسية ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

تعريف البيئة المدرسية:

يقصد بها الإطار البيئي الذي تعمل به المدرسة من حيث جميع مكوناتها المادية كالمباني والصفوف الدراسية والمرافق والخدمات التعليمية وغير المادية بما فيها الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الإدارة المدرسية ومجتمع المعلمين والإداريين والعلاقات الإنسانية بينهم والمناخ المدرسي العام الذي يتم فيه التفاعلات الإنسانية بين المعلمين أنفسهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة وبين المعلمين والتلاميذ فيما بينهم. ويرى المرصد أن مفهوم البيئة المدرسية يشير كما سبق إلى الإطار العام الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم والذي يتضمن المدخلات والعمليات والإجراءات اللازمة لخلق سياق يمكن أن يحدث فيه ذلك الأمر بفاعلية ليحقق الأهداف المرجوة منه.

تعريف العنف في البيئة المدرسية:

ويقصد به أنواع العنف التي قد يتعرض لها أعضاء المنظومة التعليمية من طلبة أو مدرسين/ات، أثناء أو قبل أو بعد الذهاب إلى المدرسة أو مكان تلقي الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عن هذا العنف من أضرار نفسية وجسدية ومعنوية على الأفراد الواقع عليهم العنف.



المقدمة:

تُعدّ قضايا الإعاقة من القضايا ذات التأثير المباشر على مفهوم العدالة الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بأوضاع الطلاب ذوي الإعاقة. فرغم الجهود الحكومية والتشريعية الرامية إلى تحسين ظروفهم، لا تزال هذه الفئة تواجه تحديات جوهرية في مجالات التعليم، ومحو الأمية، ومكافحة التمييز، والاندماج الفعّال داخل المؤسسات التعليمية. جدير بالذكر أنه تم الإعلان عن عام ٢٠١٨ باعتباره عاما للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، إلا إنه مازال هناك العديد من التحديات على أرض الواقع بما يمثل فجوة بين التشريع والتطبيق.

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر، بلغ نحو 8.637 مليون شخص، بما يمثل نسبة 10.55% من إجمالي تعداد السكان عام 2017. ووفقا للنشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد التلاميذ في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في مصر حوالي ٢٨.٥ مليون طالبا/ة، من بينهم 159,825 طالبا/ة من ذوي الإعاقة، يستفيدون من نظام الدمج التعليمي في مصر، مقيدين بمختلف مدارس التعليم.

نظرا لأهمية هذا الموضوع، آثرنا أن نتناول في المحور الأول من التقرير الذي يقع في الفترة من إبريل إلى يونيو 2025 حقوق الطلاب من ذوي الإعاقة. فيما يتناول المحور الثاني تحليلا كميا وكيفيا لإشكالية العنف في المدارس المصرية، والتي غلب عليها جرائم العنف الجنسي ضد الطلاب/ات، فضلا عن جرائم عنف فجّة ومتعددة ضد القائمين على العملية التعليمية من معلمين/ات، أثناء مراقبة امتحانات نهاية العام الدراسي للمرحلة الإعدادية، فيما وصفه البعض بـ "موسم ضرب المدرسين"، وقد انتشرت تلك الوقائع بالصوت والصورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المحور الأول

حقوق الطلاب من ذوي الإعاقة



الإطار التشريعي لحقوق ذوي الإعاقة في مصر:

1

يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) على أن لكل فرد، دون تمييز من أي نوع، الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في تلك الصكوك. كما تعترف المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بما لجميع أفراد الأسرة الإنسانية من كرامة وقيم متأصلة وحقوق متساوية غير قابلة للتصرف كأساس للحرية والعدالة والسلام في العالم.

تم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 ديسمبر 2006، ووقعت عليها مصر عام 2007، كان ذلك نقطة تحوّل مهمة في التعامل مع قضايا الإعاقة، حيث انتقلت الدولة من النهج الطبي التقليدي الذي يركّز على الرعاية والعلاج إلى الاعتراف الكامل بالحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الحق في العيش المستقل والاندماج في المجتمع، كما نصّت عليه المادة 19 من الاتفاقية: "تقر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بحق جميع الأشخاص ذوي

الإعاقة، مساواة بغيرهم، في العيش في المجتمع، بخيارات مساوية لخيارات الآخرين، وتتخذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير

تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقوقهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع وانعكس هذا التغيير بوضوح في التعديلات الدستورية التي أقرت في دستور 2014، حيث تم لأول مرة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة كمواطنين متساوين في تسعة بنود مختلفة، تضمن حقوقهم في جميع جوانب الحياة وتحظر التمييز على أساس الإعاقة.^[2]



^[1] للاطلاع على نص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، <https://linksshortcut.com/cvfht>

^[2] احمد رفعت، تعديل الدستور في صالح ذوي الإعاقة، مقال منشور في بوابة الأهرام، 2019، متاح على: <https://linksshortcut.com/QvOFH>

• حقوق ذوي الإعاقة في الدستور المصري 2014:

المادة 53: وتنص على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة. لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة. أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. وللتمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض".

المادة 81: وتنص على أن "تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيها ورياضيا وتعليميا. وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم. وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

المادة 214: وتنص على تشكيل المجلس القومي لذوي الإعاقة.^[3] وفي عام 2016، أدرجت مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة كهدف أساسي، ما يعكس التزام مصر بدمجهم في خطط التنمية الشاملة.

• قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018:

صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 بالتزامن مع إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2018 عامًا لذوي الإعاقة في مصر، ليُعد خطوة تشريعية مهمة تعكس التزام الدولة بدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُعد هذا القانون الإطار القانوني الوطني الرئيسي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث عالج أغراض اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونصوصها، وأكد مسؤولية الحكومة المصرية في الإدماج والحماية الاجتماعية لهذه الفئة^[4]

^[3] ما هي حقوق ذوي الإعاقة بالدستور المصري والقانون رقم 10 لعام 2018، موقع نساعد، متاح على: <https://linksshortcut.com/HISOq>

^[4] للاطلاع على قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018: <https://manshurat.org/node/25895>

ألزم القانون الدولة بتحقيق المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم في كافة الحقوق، وعدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها أو جنس الشخص، مع احترام قدرات الأطفال ذوي الإعاقة وحقوقهم في التعبير عن آرائهم بحرية. وشدد القانون على توفير بيئة آمنة للأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتهم من الاستغلال أو العنف أو الإهمال، وفرض عقوبات مشددة على التنمر بحقهم، خاصة إذا كان الفاعل من المحيطين بالمجني عليه، كما ألزم الجهات الحكومية وغير الحكومية وقطاع الأعمال بتعيين نسبة 5% من العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم.

• قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996:

وينص على حق الطفل من ذوي الإعاقة في التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تهدف إلى تنمية اعتماده على نفسه وتيسير اندماجه في المجتمع، كما يضمن القانون تأهيل الطفل المعاق عبر تقديم خدمات اجتماعية ونفسية وطبية وتعليمية ومهنية له ولأسرته، بالإضافة إلى توفير الأجهزة التعويضية مجاناً ضمن الموازنة العامة للدولة. كما ألزم القانون وزارة التعليم بإنشاء مدارس أو فصول تعليمية خاصة بذوي الهمم تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم، مع وضع شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات الخاصة^[5]

[4] للاطلاع على قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018: <https://manshurat.org/node/25895>

[5] <https://2u.pw/LWp1x>

2

السياسات التعليمية وحقوق الأطفال ذوي الإعاقة:

تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017، إلى أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر ممن أعمارهم 5 سنوات فأكثر بلغ نحو 8.637 مليون شخص، بما يمثل نسبة 10.55% من إجمالي تعداد السكان. وفي عام 2022؛ أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة الأفراد ذوي الإعاقة من بعض الصعوبة إلى المطلقة بلغت 11.0% من إجمالي السكان، مع ارتفاع هذه النسبة في المناطق الحضرية 12.1% مقارنة بالريف 10.1%، وارتفاع طفيف بين الإناث 11.4% مقارنة بالذكور 10.6%^[6]

- على حد علمنا لا توجد أرقام رسمية عن عدد الأطفال المعاقين في مصر، ولكن هناك أرقام عن الأطفال المستحقين للدمج في المدارس المختلفة.

3

تجربة دمج الأطفال / ات من ذوي الإعاقة في المدارس المصرية:

أصدرت مصر القرار الوزاري رقم 252 لعام 2017 (قرار الدمج) الذي يسمح بقبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة في مدارس التعليم العام، يتيح القرار للمدارس توفير خدمات تيسيرية، مثل المساعدة داخل الفصل، والمعلم الاستشاري لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

والقانون رقم 10 لسنة 2018- الذي سبق الإشارة اليه- ولائحته التنفيذية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم 27 لسنة 2023، والكتاب الدوري رقم لسنة 2024 الذي نص على إلزام المدارس بتخصيص نسبة (5%) للطلاب ذوي الإعاقة

^[6] المسح القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر 2022، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

لبسيطة، كنسبة زائدة عن الكثافة المقررة بالمدارس الخاصة بنوعيتها، والمدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة "دولية". أوضحت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن الفئات المستهدفة للاندماج هم: "الطلاب ذوو الإعاقة البصرية وطلاب متلازمة داوون والإعاقة الحركية، والشلل الدماغي".^[7]

• ماهية الدمج:

هو نظام تعليمي يتم فيه وضع التلميذ/ة ذي الإعاقة بشكل مؤقت أو دائم مع التلاميذ غير ذوي الإعاقة في الصف العادي بالمدرسة العادية، مما يوفر فرصًا أفضل للتفاعل الأكاديمي والاجتماعي.^[8] تقوم فلسفة الدمج على إتاحة فرصة التعلم والتفاعل للطلاب ذوي الإعاقة للتعلم جنبًا إلى جنب مع أقرانهم من الطلاب العاديين في نفس الفصول العادية ونفس المدرسة، لا يعني الدمج مجرد وجود هؤلاء الطلاب في نفس المبنى بل يتجاوز ذلك بكثير ليشمل توفير بيئة تعليمية شاملة ومرحبة حيث يتلقى كل طالب الدعم والموارد اللازمة لكي يتقدم أكاديميا واجتماعيا، فالهدف الأساسي من الدمج هو كسر حواجز العزل وتعزيز التفاعل الطبيعي بين جميع الطلاب وتنمية مهارات الكيف والتعاون المتبادل.^[9]

أنواع الدمج:

1- الدمج الكلي: يقصد به التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالفصول العادية طوال الوقت، حيث يتلقون برامج تعليمية مشتركة مع أقرانهم غير ذوي الإعاقة، ويشترط لنجاح هذا النوع من الدمج توافر عدة ظروف وعوامل داعمة، من هذه الشروط:

- توفير مدرس تربية خاصة يعمل جنبًا إلى جنب مع المعلم العادي داخل الفصل وفي قاعات النشاط، لتقديم الدعم اللازم للطلاب ذوي الإعاقة.
- التغلب على الصعوبات التي تواجه الطلاب المعوقين في الفصل، مثل إجراء الامتحانات وتصحيحها بطريقة مناسبة، وتوفير الوسائل التعليمية الملائمة.

^[8] رانيا حمدي محمد محسن، متطلبات تفعيل دمج المعاقين بمدارس التعليم العام بجمهورية مصر العربية، دراسة منشورة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الرابع، الجزء الثاني، 2017.

^[9] دليل أقسام دمج ذوي احتياجات المدارس الدولية واللغات في مصر، متاح على: <https://n9.cl/9cpmp>

- تقبل الطلاب غير المعاقين لزملائهم ذوي الإعاقة في الصف العادي، مما يخلق بيئة تعلم مناسبة ومحفزة.
- تطبيق الدمج الكلي يتم عادةً على ذوي الإعاقات البسيطة أو الخفيفة مثل ضعف السمع أو البصر، والمعاقين ذهنيًا بدرجة بسيطة.
- إشراف معلم عادي لديه تدريب مناسب في مجال التربية الخاصة، مع إجراء بعض التعديلات البسيطة داخل الصف.
- الاستعانة بغرفة المصادر والمعلم الاستشاري لتقديم الدعم المتخصص.^[10]

2-الدمج الجزئي: (Partial mainstreaming) ويقصد به وضع الأطفال ذوي الإعاقة مع الأطفال غير ذوي الإعاقة لفترة معينة من الوقت يوميًا داخل الفصول العادية، ثم يفصلون بعد هذه الفترة إلى فصل مستقل أو عدة فصول خاصة يتلقون فيها مساعدات تعليمية متخصصة لتلبية احتياجاتهم الأكاديمية الخاصة على يد معلمين متخصصين. يتم ذلك إما في مواد دراسية معينة أو موضوعات محددة، من خلال التعلم الفردي أو داخل غرفة المصادر داخل المدرسة نفسها.

يتطلب الدمج الجزئي مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في البرامج التعليمية نفسها مع الأطفال غير المعاقين لبعض الوقت، ثم يتم سحبهم من قاعات النشاط العادية لتلقي تعليم فردي متخصص ومساعدة من معلم متخصص. يتيح هذا الأسلوب للأطفال ذوي الإعاقة البقاء مع أقرانهم بعض الوقت في الفصول العادية، مع حصولهم على برامج تعليمية مناسبة في فصول خاصة بهم ضمن مدارس التعليم العام.

3-الدمج الاجتماعي الأكاديمي: ويقصد به دمج الطالب ذوي الإعاقة في بعض الأنشطة المختلفة مع الطلاب غير المعاقين خارج الفصل الدراسي، مثل التربية الرياضية، التربية الفنية، الأشغال المختلفة، الرحلات، والجماعات المدرسية، لتعزيز التفاعل الاجتماعي بينهم.

^[10] غرف المصادر (Resources Room) هي غرفة ملحقة بالمدارس العادية وتكون هي المصدر الرئيسي للوفاء بالاحتياجات التعليمية الأساسية للأطفال ذوي الإعاقة، يلتحق بها الطالب من ذوي الإعاقة أو بطيء التعلم وفقاً لبرنامج يومي خاص، حيث يتلقى المساعدة بعض الوقت في بعض المهارات التي يعاني ضعفًا فيها بإشراف معلم تربية خاصة ثم يرجع لصفه العادي بقية اليوم الدراسي ولغرفة المصادر مستلزمات بشرية وتجهيزات مكانية.

• أرقام عن دمج الأطفال / ات ذوي الإعاقة في المدارس المصرية:

كشفت النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع أعداد التلاميذ بنسبة ١.٧٪، لتسجل ٢٨.٥ مليون تلميذا، مقابل ٢٨ مليوناً في ٢٠٢٢/٢٠٢٣.^[11]

ووفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر، بلغ عدد الأطفال ذوي الإعاقة المدمجين في المدارس حوالي 159,825 طالباً وطالبة حتى بداية عام 2025، موزعين على مختلف مراحل التعليم العام والفني والخاص.^[12]

وبالرجوع إلى البيانات الواردة في الكتاب الإحصائي الصادر عن مركز المعلومات بوزارة التربية والتعليم الفني عن عدد طلاب الدمج في المرحلة ما قبل الجامعي خلال الأعوام الدراسية من 2016 إلى 2024 يتضح أن أعداد طلاب الدمج ونسبتها من الإجمالي العام للطلاب **كالتالي:**

بلغت نسبة طلاب الدمج 0.26% من إجمالي الطلاب خلال عام 2024، ونسبة 4.71% من إجمالي طلاب عام 2023 ، ونسبة 0.40 % من إجمالي العام طلاب العام الدراسي 2022 ، ونسبة 0.44% من إجمالي الطلاب خلال العام الدراسي 2021، و 0.36% من الإجمالي العام للطلاب خلال العام الدراسي 2020 ، و نسبة بلغت 0.26 % من الإجمالي العام 22453381 خلال العام الدراسي 2019، ونسبة بلغت 0.17 % من الإجمالي العام للطلاب (21441404) خلال عام 2018، ونسبة 0.08 % من الإجمالي العام (20541409) خلال العام الدراسي 2017، ونسبة 0.03% من الإجمالي العام للطلاب وهو (19929587) خلال عام 2016.^[13]

^[11] الإحصاء: 1.7% زيادة في أعداد التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي، موقع المصري اليوم، يناير 2025، <https://2h.ae/kHAi>

^[12] التعليم: إتاحة الالتحاق بنظام الدمج التعليمي بجميع أنواع المدارس، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على: <https://2h.ae/euUh>

^[13] أحمد جمال الدين، "رهن التوقيع" معاناة أسر ذوي القدرات الخاصة في تطبيق قرار الدمج.. التنمر وغياب نماذج الامتحانات أبرز المعوقات.. ومدير التربية الخاصة بالتعليم: الرفض مخالف للتشريعات والقرارات الحكومية، موقع اليوم السابع، يناير 2025، <https://2h.ae/PJrr>

• التحديات التي تواجه عملية الدمج:

على الرغم من أهمية هذه الخطوة، إلا أن فلسفة الدمج تواجه في الواقع تحديات عديدة منها:

- عدم تهيئة المناخ المناسب لعملية الدمج، فمن المفترض أن يكون الدمج اجتماعيا وليس تعليميا فقط
- اتجاهات سلبية من قبل بعض المعلمين، وعدم امتلاكهم المهارات اللازمة للتعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة.
- كثافة الفصول التي تعوق توفير الوقت والتركيز الكافيين للأطفال من ذو الإعاقة.
- الثقافة المجتمعية السلبية تجاه ذوي الإعاقة، وانتشار التنمر بهم.^[14]
- عدم مناسبة المنشآت المدرسية للطلاب في أغلب الأحيان.
- عدم ملائمة المناهج للطلاب ذوي الإعاقة.
- الإقصاء من الأنشطة الترفيهية، خاصة للطلاب المصابين بالتوحد والشلل الدماغي، حيث تزداد معاناتهم في الحصول على التعليم في المدارس المصرية لاعتبارات عدة بعضها متعلق بسوء فهم طبيعة المرض وقدرات المصابين به على التفاعل والتعلم.^[15]
- عدم وجود نماذج لامتحانات ليتدرب عليها الطلاب من ذوي الإعاقة عليها أسوة بزملائهم الآخرين في نفس المرحلة الدراسية.^[16]

وعلى الرغم من وجود القرارات والتشديدات الوزارية التي تؤكد على أحقية هؤلاء الطلاب بالدمج بين أقرانهم وتفرض على المدارس قبول هؤلاء الطلاب طالما تم استيفاء الاشتراطات. إلا أن العديد من القائمين على إدارة المدارس يمتنعون عن تسجيل هؤلاء الطلاب – خاصة المصابون بالتوحد- والتذرع بحجج واهية لعدم قبولهم للدراسة في نفس الصفوف الدراسية مع أقرانهم الآخرين.

أما عن مدارس التربية الخاصة، فيبلغ عدد مدارس التربية الخاصة في مصر خلال عام 2020/2021 نحو 1116 مدرسة بسعة 4906 فصول، تضم حوالي 43,719 طالبًا، منهم 27,957 ذكور و15,762 إناث،^[17]

^[14] التعليم في مصر وتأثيرها على الفئات الهشة (الفتيات – اللاجئين – ذوي الإعاقة)، مرجع سابق

^[15] ريم محمود، كيف يمكن أن تكون مدارس مصر صديقةً لأطفال التوحد والشلل الدماغي؟ تحقيق منشور على موقع

رصيف، 2025 متاح على <https://2h.ae/MWtu>

^[16] أحمد جمال الدين، "رهن التوقيع"، مرجع سابق.

^[17] التعليم في مصر وتأثيرها على الفئات الهشة (الفتيات – اللاجئين – ذوي الإعاقة)، ورقة سياسات، الاتحاد المصري للسياسات والبحوث النوعية

وهي مجهزة لأنواع مختلفة من الإعاقات، وتتم إجراءات قبول الطلاب وفق لائحة تنفيذية واضحة تشمل اختبارات وشروط قبول محددة. أشارت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى أن مسارات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس وفصول التربية الخاصة تهدف إلى تقديم بيئة تعليمية ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة، حيث تشتمل هذه المسارات على مدارس الإعاقة الذهنية والمتلازمات المصاحبة مثل: (متلازمة داون- اضطراب طيف التوحد - الشلل الدماغي - بطء التعلم)، وكذلك مدارس الإعاقة السمعية المخصصة لـ (الصم وضعاف السمع)، ومدارس الإعاقة البصرية والمخصصة لـ (المكفوفين وضعاف البصر)، وفصول مزدوجي الإعاقة وتشمل 14 فصلاً، وتغطي تلك المدارس والفصول كافة محافظات الجمهورية، مما يضمن وصول الخدمات التعليمية إلى جميع المناطق^[18] ولكن في الواقع تعاني المدارس الخاصة من تحديات عديدة أيضاً من بينها تركزها في المدن وقلة عددها في المحافظات، إضافة إلى نقص المعلمين المؤهلين.

4 سياسات حماية الأطفال المعاقين في المدارس:

تستند سياسات حماية خاصة بالأطفال ذوي الإعاقة في المدارس المصرية إلى الدستور والقوانين الوطنية -وقد أشرنا إلى بعضها في السطور السابقة-، وتُلزم المؤسسات التعليمية بتوفير بيئة دامجة وآمنة، مع اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية ضد جميع أشكال العنف والتنمر، وضمان المساواة في فرص التعليم.

كما تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير دور حضانة للأطفال المعاقين من سن 3 إلى 8 سنوات، حيث يتم قبول الأطفال حسب نوع الإعاقة التي



تخدمها الدار. وأنشأ النائب العام مكتب حماية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة بإدارة التفتيش القضائي، ويختص بتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بتعرض الأطفال المعاقين والأشخاص ذوي الإعاقة للخطر أو الاستغلال أو الإساءة.

^[18] التعليم: إتاحة الالتحاق بنظام الدمج التعليمي بجميع أنواع المدارس، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على: <https://2h.ae/euUh>

أما عن أبرز سياسات الحماية في المدارس فتتمثل في لائحة الانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي، تهدف اللائحة إلى حماية الطلاب وأعضاء هيئة التعليم بشكل عام وتوفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة.

ولكن يلاحظ أن اللائحة قبل التعديل كان من بين مرتكزاتها الاهتمام بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة،

حيث جاء بلائحة النظام والانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي الصادرة بالقرار الوزاري رقم 187 بتاريخ 21/9/2023 والتي اعتمدها الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم الفني السابق وتم تطبيقها بداية العام الدراسي الجديد 2023 / 2024، في الباب الأول "أهداف ومرتكزات اللائحة" في المادة الثانية، البند الخامس، النص على: مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، والاهتمام بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة^[19]،^[20]

تلك اللائحة التي تم إلغاؤها فيما بعد طبقا للقرار الوزاري رقم 150 من السيد/ محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم والتعليم الفني الحالي، لم يكن من بين مرتكزاتها في المادة 3 من اللائحة الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الإعاقة.^[21]

وإنما توالي الاهتمام في اللائحة المعدلة بمراعاة الطلاب وحالتهم الصحية والنفسية والعقلية عند اتخاذ أي إجراء عقابي بحقهم^[22] وملائمة الإجراءات لمرحلة نمو الطالب واحتياجاته الخاصة^[23] عند توقيع العقوبة، أي أنه تم ذكر الفروق بين الطلاب واحتياجاتهم الخاصة في سياق عقابي وليس سياق من الدعم والتمكين.

ولكن يحسب لللائحة أنها نصت على مراعاة عدم التمييز بين الطلاب ووضعت على عاتق المدرسة أن تعمل على تعزيز السلوك الإيجابي والمتميز للطلاب بما يتناسب مع مراحلهم العمرية والدراسية وقدراتهم العقلية والجسدية.

^[19] التعليم" تعلن مواد لائحة الانضباط المدرسي الجديدة لعام 2024، موقع الدستور،

<https://www.dostor.org/4506809>

^[20] نص اللائحة قبل التعديل بقرار رقم 187 بتاريخ 21/9/2023، موقع كشكول: <https://www.kashqol.com/161366>

^[21] نص اللائحة المعدلة بقرار رقم 150 بتاريخ 4/9/2024،

https://www.elwatannews.com/news/details/7565733#goog_rewarded

^[22] تحت عنوان الحقوق والمسؤوليات وفق لائحة التحفيز التربوي والانضباط المدرسي مادة رقم 19، البند رقم 2 "يراعي

عند اللجوء لاستخدام أي إجراء لمعالجة المخالفات التي تصدر عن الطلاب تفهم حالة الطالب وإوضاعه من حيث العمر

والتوى التعليمي والجنس والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة الحالة الصحية والنفسية والعقلية للطلاب

^[23] تحت ذات العنوان الحقوق والمسؤوليات وفق لائحة التحفيز التربوي والانضباط المدرسي مادة رقم 19، البند رقم

15 "عند تطبيق الإجراءات الصادرة عن لجنة الحماية المدرسية حال وقوع مخالفات سلوكية، عدم التعميم في تطبيق

الإجراءات على جميع متعلمي الصف أو المدرسة لخطأ ارتكبه أحد الطلاب، وتطبيق الإجراءات في الوقت المناسب،

تبعا لنوع السلوك، ودرجته، وتحقيق العدل والمساواة في المعاملة بين الطلاب بالمدرسة، وملاءمة الإجراءات المتخذة

لمرحلة نمو الطالب، مع مراعاة احتياجاته الخاصة.

جدير بالذكر أن حماية الأطفال ذوي الإعاقة لا تقتصر فقط على وجودهم داخل أسوار المدرسة فقط، بل تمتد إلى طريقهم للمدرسة، فعدم توفر وسائل نقل مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة الى جانب بعد المسافة بين المنزل والمدرسة في ظل عدم وجود مدارس كافية، يشكل عائقا، حيث يصبح الطريق خطرا إذا لم تتوفر المواصلات المناسبة لهؤلاء الأطفال. يمكننا القول أن الفجوة بين سياسات الحماية والتنفيذ على أرض الواقع مازالت قائمة، حيث تصطدم سياسات حماية الطلاب ذوي الإعاقة تحديا بعدد من التحديات **أبرزها:**

- الفقر، ويعد من الأسباب الرئيسية التي تسبب ظاهرة التسرب المدرسي، يضيف الأطفال ذوي الإعاقة أعباء مادية إضافية على أسرهم، الأمر الذي يؤدي إلى تسربهم من التعليم^[24]
- ارتفاع معدلات كثافة الفصول تهدد سياسات الحماية في البيئة المدرسية ولا سيما بحق الأطفال ذوي الإعاقة.
- لا تتوفر معايير إجراءات السلامة والأمان في جميع المدارس لضمان بيئة آمنة للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك سهولة الوصول إلى الفصول الدراسية والمرافق المدرسية.
- لا تتوفر تجهيزات السلامة والأمان في جميع المدارس لحماية الطلاب من ذوي الإعاقة، حيث يحتاج الأطفال / ات من ذوي الإعاقة الى آليات حماية إضافية وتهيئة البنية التحتية للمدارس، مثل تصميم المباني والممرات بحيث تكون ملائمة لاحتياجاتهم، مع إزالة العوائق التي قد تسبب التعثر أو السقوط وتوفير مداخل مناسبة للكراسي المتحركة، حمامات مجهزة، ومساحات داخل الفصول تسمح بحرية الحركة والتنقل باستقلالية.

^[24] السيد مسعد عبد الجواد الالفي، كيف يمكن لسياسات الحماية في البيئة المدرسية أن تعزز وتحسن جودة المخرجات الاجتماعية والثقافية للتعليم، ورقة سياسات، الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية.



الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والأطفال/ات ذوي الإعاقة:

في نوفمبر 2023، استعرض وزير التربية والتعليم السابق، الدكتور رضا حجازي، خلال اجتماع مجلس الوزراء، الخطة التي تم إعدادها لرسم خارطة طريق لتطوير منظومة التعليم والتعليم الفني، حيث أشار إلى أن الاستراتيجية تتضمن 3 محاور هي: الإتاحة الشاملة والعدالة في التعليم لجميع الفئات، والجودة والتميز في التعليم وفقا للمعايير العالمية، والاستدامة والتعليم مدى الحياة.^[25]

وأعلنت الوزارة في وقت لاحق أن الخطة الاستراتيجية 2024-2029 تتضمن برامج تستهدف بناء الإنسان المصري، مع إعطاء أولوية لذوي الإعاقة والطفل والمرأة، والعمل على سد الفجوات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة^[26]

يُحسب هذا التوجه الحكومي نحو الطلاب ذوي الإعاقة، ولكن يظل عدم نشر الخطة الاستراتيجية وتداولها حتى الآن عائقا يحول دون فهمنا للخطوات المحددة التي وضعتها الدولة في سياق الاهتمام بالأطفال/ات من ذوي الإعاقة.



هل المدارس المصرية مؤهلة لذوي الإعاقة؟

تحدثنا عن التحديات التي تواجه عملية الدمج، وهي في معظمها تحديات مجتمعية وسلوكية أكثر منها مادية، ولكن هل المدارس المصرية مؤهلة ماديا أي من حيث المباني والإنشاءات والتجهيزات وبرامج الدمج لذوي الإعاقة؟ وهل تستوعب المدارس المؤهلة جميع الطلاب من ذوي الإعاقة؟ تشير التصريحات الرسمية إلى أن المدارس في مصر مؤهلة بشكل رسمي لاستقبال ذوي الإعاقات المتعددة، حيث أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني عن وجود مدارس مؤهلة ومجهزة لاستقبال الأطفال ذوي

^[25] الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، نوفمبر، 2023، متاح على:

<https://cabinet.gov.eg/News/Details/74408>

^[26] الموقع الرسمي لوزارة التضامن والشئون الاجتماعية، 2024، <https://2h.ae/vnMA>

الإعاقات المتعددة في محافظات مثل الإسكندرية وقنا والدقهلية والشرقية للعام الدراسي 2021/2022.^[27]

ولفتت الوزارة إلى أنه سيتم تأهيل المدارس لاستقبال الطلاب كما سيتم تدريب العاملين بالتعاون مع بعض مؤسسات المجتمع المدني.^[28] وذلك من خلال وجود مدارس وفصول متخصصة وبرامج دمج، وتشريعات تلزم جميع المدارس بتوفير فرص تعليمية متكافئة لهم.

لكن التطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات وعقبات من بعض المؤسسات التعليمية، فعلى الرغم من تحديد حوالي 800 مدرسة لتكون مرحبة بالتلاميذ المدمجين، وتجهيز حوالي 233 مدرسة، إلا أن هذه الأعداد لا تغطي كل المدارس ولا تلبي احتياجات جميع الطلاب ذوي الإعاقة.^[29]

يذكر أن وزارة التربية والتعليم لم تنشر خريطة تفاعلية موحدة لمدارس الدمج في المحافظات على موقعها الرسمي، لكن يمكن معرفة ذلك عبر البحث في دليل المدارس المصرية التابع لمركز معلومات الوزارة.^[30]

وتشير الدراسات الأكاديمية إلى ضعف الميزانية المخصصة للتمكين التعليمي للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل التعليم من قبل الجامعي، فضلا عن قلة المباني والمكتبات المدرسية والوسائل التعليمية المناسبة، إلى جانب نقص مراكز خدمات والإرشاد والتوجيه للطلبة ذوي الإعاقة، فضلا عن المشكلة الأساسية المتمثلة في نقص المعلمين المدربين.^[31]

^[28] التعليم" تعلن أسماء المدارس المؤهلة لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة، الهيئة العامة للاستعلامات، يوليو، 2021، <https://2h.ae/vqXL>

^[29] جهود الدولة في رعاية اصحاب الهمم، الهيئة العامة للاستعلامات، 2022، متاح على: <https://n9.cl/o07x0>

^[30] لمعرفة مدارس الدمج في المحافظات المختلفة، يمكن البحث عبر دليل المدارس المصرية: <https://search.emis.gov.eg>

^[31] أماني محمد الشريف، إيمان عبد الوهاب هاش، التمكين التعليمي لطلاب لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي، المجلة التربوية لتعليم الكبار- كلية التربية - جامعة أسيوط، المجلد الخامس - العدد الأول - يناير 2023.



العنف ضد الطلاب/ات ذوي الإعاقة:

تشير الأرقام إلى زيادة العنف بحق الأطفال في مصر، حيث أعلن المجلس القومي للطفولة والأمومة، أن الإدارة العامة لنجدة الطفل استقبلت خلال عام 2024 عدد 453 ألف و82 مكالمة، من ضمنها 21 ألف و424 بلاغاً على خط نجدة الطفل «16000». ليس لدينا رقم محدد في ظل غياب البيانات الرسمية عن عدد الأطفال ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للعنف، خاصة الطلاب/ات منهم. ولكن يمكننا القول إن الأطفال من ذوي الإعاقة بسبب حالتهم الجسدية والصحية هم بالطبع الأكثر عرضة للعنف. تبين لنا من خلال الرصد وقائع العنف بحق الطلاب في البيئة المدرسية، أن البعض يلجأ إلى الزعم بأن الطفل من أصحاب الإعاقة هرباً من الاتهام بارتكاب جريمة عنف ارتكبها بحقه – كما حدث في حالة الطفل يس، الذي تعرض للاعتداء الجنسي داخل مدرسته من قبل أحد المسؤولين خلال العام الدراسي الحالي، حيث ادعى الجاني أنه مصاب بطيف التوحد وبالتالي غير مدرك لما يقول، كانت تلك محاولة يائسة من المجرم للإفلات من العقاب، لذا؛ يستوجب الأمر تعزيز آليات حماية هؤلاء الأطفال من ذوي الإعاقات بشكل خاص.



الطفلات من ذوي الإعاقة ومراعاة النوع الاجتماعي في المدارس:

توضح مصفوفة التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي في قطاع التعليم، التي نشرتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن هناك جهوداً لتوفير بيئة تعليمية آمنة للفتيات، خاصة في المناطق الريفية، وذلك من خلال إنشاء مدارس صديقة للفتيات وتطوير مدونات سلوك لمناهضة العنف والتمييز، تضمين مبادئ تكافؤ الفرص في المناهج التعليمية وتوسيع التخصصات الفنية المناسبة للفتيات في التعليم الفني وعمل حملات توعية مجتمعية لمناهضة الزواج المبكر وتعزيز استكمال التعليم.^[32]

^[32] مصفوفة التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي في قطاع التعليم، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، <https://mped.gov.eg/DirectoryTopicDetails?id=21&lang=ar>

أما بالنسبة للطفلات ذوات الإعاقة، فيواجهن ذات المشكلات التي تواجهها الطفلات من غير ذوي الإعاقة ويواجهها الأطفال الذكور من ذوي الإعاقة وزيادة، فكونها فتاة وذات إعاقة يجعلها تواجه تمييزاً مزدوجاً، فقد تتعرض لممارسات تهميشية أو تقييدية أكثر من الطلاب الذكور ذوي الإعاقة، بسبب القوالب النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. فضلا عن استغلال إعاقة الفتيات في ارتكاب الجرائم الجنسية بحقهن مثل التحرش الجنسي والاغتصاب.

كما يواجهن تحديات أخرى مثل العزلة، الشعور بالخجل، لذلك، يجب توفير دعم نفسي واجتماعي مستمر لهن، ويجب أن تراعي المدارس الفروق النوعية بين الذكور والإناث من ذوي الإعاقة، وذلك من خلال توفير وسائل تعليمية وأساليب تقييم ملائمة، بالإضافة إلى تطوير مدونات سلوك تعزز تقبل الآخر ومناهضة التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة.

9 انتشار الأمية بين الأطفال من ذوي الإعاقة ولا سيما الفتيات:

وفقا للمسح القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر لعام 2022؛ طبقا للحالة التعليمية (10 سنوات فأكثر)، أظهرت نتائج المسح أن الأميين يمثلون نسبة كبيرة بلغت 43.3% من إجمالي الأفراد ذوي الإعاقة، أما بالنسبة للأفراد الذين يقرؤون ويكتبون فيشكلون نسبتهم 10.3% أما الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي الفني 17.8%، كما بلغت نسبة الأفراد ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة جامعية فأعلى 7.2% وقد سجل الأفراد الحاصلون على شهادة محو الأمية أدنى قيمة لتبلغ 1% مقارنة بباقي الأفراد الحاصلون على مؤهلات تعليمية. أما عن الفتيات؛ فترتفع نسبة الأمية بين الإناث ذوات الإعاقة بنسبة 54.5% مقابل 31.7% للذكور.^[33]

يشير المسح إلى أن هناك 3 أسباب رئيسية للتسرب من التعليم، كانت الإعاقة هي السبب الرئيسي يليها عدم الرغبة في التعليم والسبب الثالث هو الظروف المادية (الفقر).

^[33] المسح القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر لعام 2022، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2023.

جدول ٦-٣: التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة (١٠ سنوات فأكثر) وفقاً للحالة التعليمية حسب محل الإقامة والنوع – مصر ٢٠٢٢									
الحالة التعليمية	حضر			ريف			الإجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أبى	٢٣,٨	٤٠,٥	٣٢,٦	٣٨,٦	٦٨,٣	٥٣,٣	٣١,٧	٥٤,٥	٤٣,٣
يقرأ ويكتب	١٢,٣	٩,٨	١١,٠	١٢,٢	٧,٢	٩,٧	١٢,٢	٨,٥	١٠,٣
حاصل على شهادة محو الأمية	١,٣	٠,٧	١,٠	١,٨	٠,٣	١,١	١,٦	٠,٥	١,٠
حاصل على شهادة ابتدائية	١٢,٥	٩,٨	١١,١	١٠,٥	٦,٠	٨,٣	١١,٤	٧,٩	٩,٦
حاصل على شهادة إعدادية	٧,٨	٦,٤	٧,١	٦,٩	٣,٤	٥,٢	٧,٣	٤,٩	٦,١
حاصل على شهادة ثانوي عام/ الأزهرى	٣,٢	٢,٢	٢,٧	٢,٢	١,٠	١,٦	٢,٦	١,٦	٢,١
حاصل على شهادة ثانوي فنى	٢١,٦	١٨,٣	١٩,٨	٢١,٠	١٠,٨	١٥,٩	٢١,٣	١٤,٥	١٧,٨
شهادة تدريب مهني/ تلمذة صناعية	٠,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,١	٠,٣
حاصل على شهادة فوق المتوسط وأقل من الجامعي	٣,٥	٢,٨	٣,١	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٦	١,٩	٢,٢
شهادة جامعية	١٣,٦	٩,٥	١١,٤	٤,٧	١,١	٣,٣	٨,٩	٥,٧	٧,٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد	٢٦٣٦٦,٨	٢٧٢٤٥٤٤	٥١٦١١٥٢	٢٨٠٢٤٨٨	٢٧٥٢٩٩١	٥٥٥٥٤٧٩	٥١٣٩٠٩٦	٥٤٧٧٥٣٥	١٠٧١٦٦٣١

يوضح الجدول التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة (10 سنوات فأكثر) وفقاً للحالة التعليمية حسب محل الإقامة والنوع – مصر 2022



هل هناك استراتيجية مستقبلية لإعداد المعاقين الأطفال؟

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية لدمج الأطفال المعاقين في العملية التعليمية، إلا إن مصر لا تزال تتعامل مع ذوي الإعاقة تعاملًا غير ممنهج، فلا توجد استراتيجية واضحة المعالم تُبرز الرؤية المصرية المستقبلية لإعداد المعاقين ودمجهم في المجتمع ومنحهم الفرصة حقوقهم في التعليم.^[34]

توصيات لتعزيز تعليم الأطفال/ات ذوي الإعاقة في المدارس:

- توفير بيئة مدرسية آمنة وخالية من العوائق، تشمل تطوير الأبنية المدرسية وتكييفها لتناسب احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، مثل توفير ممرات واسعة، مصاعد، غرف مصادر مجهزة، وأماكن للأنشطة المختلفة.
- إعداد خطة تعليمية فردية لكل طالب ذي إعاقة بعد تقييم شامل لحالته، بحيث تتضمن الأهداف، الأساليب، التعديلات، والأنشطة الملائمة لقدراته واحتياجاته مع مراجعة وتحديث الخطة بشكل دوري بمشاركة فريق متعدد التخصصات (معلمون، أخصائيون، أولياء أمور).
- تنويع استراتيجيات وأساليب التدريس، مثل استخدام التعليم متعدد الحواس (السمع، البصر، اللمس) لتسهيل ترسيخ المعلومات، الاعتماد على الوسائل البصرية مثل الرسوم البيانية والصور والمخططات. الاستفادة من التكنولوجيا المساعدة والأجهزة الداعمة.
- تعزيز المهارات الاجتماعية والدعم النفسي كجزء من المنهج، والمشاركة ورفع اليد، تشجيع الأقران على دعم زملائهم من ذوي الإعاقة، وإشراكهم في الأنشطة الجماعية.
- تمكين وتدريب الكادر التعليمي عن طريق تنظيم دورات وورش تدريبية للمعلمين حول استراتيجيات التعليم الشامل وأساليب التعامل مع ذوي الإعاقة مع إشراك معلمين متخصصين في التربية الخاصة في التخطيط والتنفيذ للبرامج التعليمية.
- ضرورة التعاون المستمر بين المدرسة والأهل في دعم تعلم الطفل المعاق داخل وخارج المدرسة.

^[34] محمد حسن أحمد جمعة، تمكين ذوي الإعاقة بمصر من ممارسة حقوقهم في التعليم وفقا للتشريعات المعاصرة، ورقة عمل، مجلة كلية التربية، العدد 59، 2015.

المحور الثاني

العنف في البيئة المدرسية



شهد العام الدراسي 2024/2025 عددا من وقائع العنف في البيئة المدرسية، بلغ عددها 138 واقعة، من بينها 13 حالة عنف ضد القائمين على العملية التعليمية من معلمين ومعلمات. وبلغ عدد الجرائم الجنسية وحدها 47 جريمة، تنوعت ما بين التحرش جنسي والاغتصاب ومحاولات الاغتصاب، بنسبة 34%.

أما الربع الأخير من العام الدراسي 2024/2025 والذي يقع في الفترة من إبريل إلى يونيو 2025، فقد شهد 87 واقعة عنف، تشتمل على 77 واقعة عنف ضد الطلاب/ات و10 وقائع عنف ضد المعلمين والمعلمات.

كان هناك عددا من مظاهر العنف في البيئة المدرسية خلال الربع الأخير من العام الدراسي نرصدها كالتالي:

التحرش الجنسي سيد الموقف:

طغت الجرائم الجنسية من تحرش جنسي واغتصاب ومحاولات اغتصاب على المشهد، حيث بلغ عدد الجرائم الجنسية 41 جريمة، بنسبة 53% من إجمالي عدد جرائم العنف التي تم رصدها في الفترة من إبريل إلى يونيو 2025.

تحولت إحدى هذه الجرائم " جريمة اغتصاب الطفل ياسين ذو الست سنوات، على يد مسئول الحسابات في المدرسة لأكثر من مرة" الى قضية رأي عام لبشاعة تفاصيلها. كان الحكم رادعا ولكن يظل ناقوس الخطر يدق لنتنبه أكثر الى مدى كفاية إجراءات الأمان والحماية في المدارس. الصادم في الجريمة كان تواطؤ وتجاهل بل ومشاركة المدرسة، وهي المفترض بها أن تكون بيئة آمنة للطلاب وفقا للائحة الانضباط المدرسي المعلنة من قبل وزارة التربية والتعليم المصرية والتي تم تعديلها على مدار عامين متتاليين لتتضمن حزمة من آليات الحماية وتتخطى حدود اللوائح العقابية لتوفر بيئة تربوية تتسم بالأمان وتتضمن آليات الوقاية الملائمة. *

لوحظ أيضا من بين الوقائع التي رصدها تحرش معلم بعدد كبير من الطالبات بالمرحلة الابتدائية، حيث شهدت إحدى مدارس الوادي الجديد تحرش معلم ب 13 طالبة، كانت تلك الجرائم مسكوت عنها ولم يتم الإبلاغ إلا بعدما تقدمت إحدى الفتيات ببلاغ ضد المعلم المتحرش، وقتها انهالت البلاغات من الطالبات الأخريات.^[35]

^[35] لمزيد من التفاصيل عن الواقعة يرجى الاطلاع على: <https://n9.cl/7qizz3>

العنف ضد القائمين على العملية التعليمية و"موسم ضرب المعلمين":

رصدنا خلال فترة التقرير عدد 10 وقائع عنف ضد المعلمين/ات، تركز أغلبها فترة امتحانات المرحلة الإعدادية، تنوعت هذه الوقائع ما بين الضرب والتحرش الجنسي، وترددت أخبار على صفحات التواصل الاجتماعي حول وقائع أخرى تعذر علينا التحقق منها، فآثرنا عدم نشرها، تكرار هذه الوقائع دفع أحد الصحفيين لوصف هذه الفترة بأنها "موسم ضرب المعلمين".

كان من بين هذه الوقائع أثناء الامتحانات تعدي طالب إعدادية على مراقبة في اللجنة بسلاح أبيض في محافظة الجيزة، وصفع معلمة أخرى أثناء الامتحان من قبل إحدى الطالبات بالإعدادية، تحرش طالب بإحدى المعلمات. فضلا عن اعتداءات أولياء الأمور على المعلمين/ات لرفضهم الغش.

جرت بعض الوقائع مصحوبة بحالات التخريب التي طالت بعض المدارس من قبل الطلاب وما اشتملت عليه من تحطيم لأثاث المدرسة والزجاج وأسفرت في أحداها عن إصابة طالبة.

يأتي ذلك في ظل الحقوق الغائبة للمعلمين بما فيها الحق في التقدير، وتحميلهم وحدهم مسؤولية المشكلات التي تواجهها المدارس، متناسين أوجه القصور التي تعاني منها المدارس والمشكلات الحقيقية التي تواجهها منظومة التعليم في مصر، ويأتي في مقدمتها عجز المعلمين في المدارس.

رصدنا خلال فترة التقرير ما تردد من أخبار عن تعمّد السيد وزير التربية والتعليم استخدام أسلوب التعنيف والإهانة لعدد من الموظفين ومديري الإدارات (مدير إدارة الباجور التعليمية – ومدير إدارة بيلا التعليمية) أمام زملائهم ومرؤوسيه، أثناء زيارته الميدانية الموسعة لعدد من المدارس في المحافظات، الأمر الذي تسبب في إصابة أحدهما بأزمة قلبية فارق على إثرها الحياة.

المدرسة بعيدة والطريق ليس آمن تمام:

رصدنا واقعة تعرّض اثنين من تلاميذ الصف السادس الابتدائي بأحد المعاهد الأزهرية في إحدى قرى محافظة الجيزة للاعتداء بسلاح أبيض من قبل أحد الأشخاص أثناء عودتهما إلى المنزل في آخر أيام الامتحانات. ويُضطر الأطفال إلى أداء الامتحانات في معهد آخر بقرية مجاورة بسبب نقص الإمكانات في قريرتهم، الأمر الذي يجبرهم على التنقل يوميًا بين القريرتين. تُشير هذه الواقعة إلى مخاطر نقص الإمكانات في المدارس، وما قد يترتب عليه من تهديد لسلامة الأطفال وتعريض حياتهم للخطر.^[36]

وما زال الضرب مستمرًا:

ما زال الضرب، الظاهرة الأكثر انتشارًا على الأغلب في البيئة المدرسية من قبل القائمين على العملية التعليمية مستمرًا، غير أنه فترة هذا التقرير تحول لشكل أكثر عنفا وإهانة، حيث رصدنا قيام مديرة إحدى المدارس التابعة لإدارة المرج التعليمية، بضرب التلاميذ بالحذاء.

الأسوار لا تحمي من بداخلها

شهدت فترة التقرير اقتحام اثنين من الغرباء مدرستين في القاهرة والجيزة ومحاولة التعدي الجنسي على طالبتين، الأمر الذي يعكس غياب الرقابة والأمن داخل هذه المدارس، كما رصدنا واقعة اقتحام 4 شباب اقتحموا لجان امتحانات المرحلة الإعدادية بالعجمي في الإسكندرية بأسلحة، بعدما قفزوا من أعلى الأسوار للتشاجر مع طالب يؤدي الامتحانات.

محيط المدرسة: احذر هناك خطر قادم

بشكل لافت، نشب عدد من الحرائق في محيط وداخل عدد من المدارس، حيث أصيب طالبين وسيدة وحفيدتها في انفجار أسطوانة بوتاجاز أمام مدرسة بكرداسة بالجيزة، وشب حريق سيارات داخل جراج بجوار مدرسة لغات في حدائق الأهرام بسبب الحر، حريق آخر اندلع داخل مدرسة الشيخ زايد الثانوية بنات بمحافظة الجيزة، قيل إنه نجم عن ماس كهربائي، حريق آخر بمسرح مدرسة شرق الإسكندرية، وحريق بمحيط مدرسة الزراعة بكفر الشيخ، حريق داخل مدرسة صلاح سالم الإعدادية في سوهاج. يجعلنا ذلك نكرر السؤال عن درجات الأمان في المدارس وحماية الأطفال في ظل شبخ الإهمال.

انتحار داخل الأسوار:

شهدت فترة التقرير واقعتي انتحار داخل المدارس، في الواقعة الأولى أنهى طالب الإعدادية حياته في حمام مدرسته بالقاهرة بسبب تعدي والده عليه بالضرب. وفي الواقعة الثانية؛ أقدمت طالبة إعدادية بإحدى مدارس محافظة الغربية على إلقاء نفسها من الطابق الثاني أثناء تأدية امتحان بسبب صعوبته وتم انقاذها.

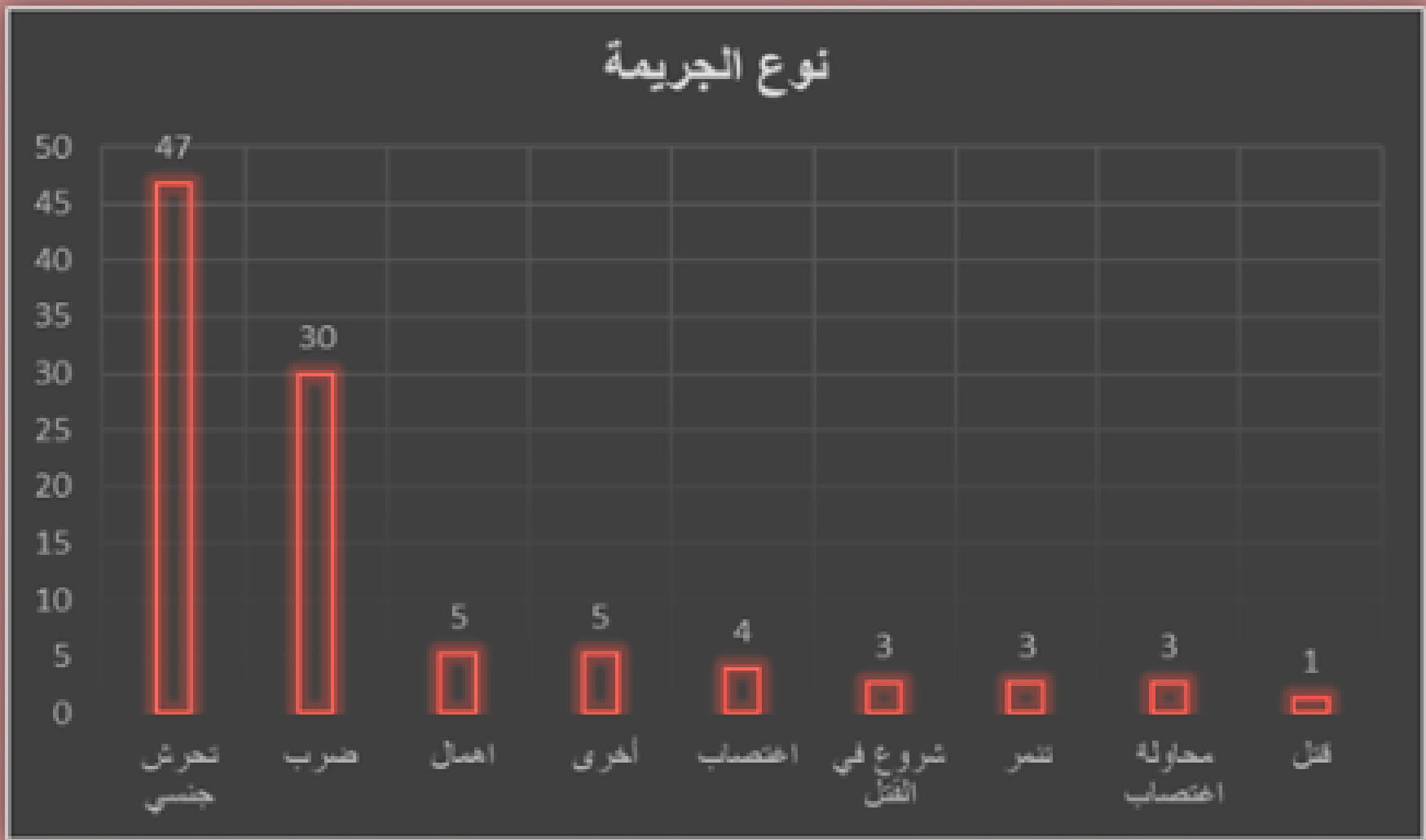
جدير بالذكر أننا نرصد وقائع العنف في البيئة المدرسية أي في المدرسة وما حولها، بداية من رحلة الطلاب التي تبدأ من المنزل توجهها إلى المدرسة، وأيضا ما يماثل البيئة المدرسية مثل مراكز الدروس الخصوصية وما شابه.

نرصد فيما يلي هذه الأشكال المتعددة من العنف بشيء من التحليل.

1

أنواع جرائم العنف في البيئة المدرسية^[37]

نوع الجريمة	العدد
تحرش جنسي	36
ضرب	23
اهمال	4
أخرى	4
اغتصاب	3
شروع في القتل	2
تتمر	2
محاولة اغتصاب	2
قتل	1
الإجمالي	77



جاءت جريمة **التحرش الجنسي** في المرتبة الأولى من بين جرائم العنف المرتكبة بحق الطلاب/ ات، في البيئة المدرسية وما حولها^[38] بنسبة 47%، أغلب جرائم التحرش الجنسي التي جرت فترة التقرير جرت على يد معلم مدرسي. وكان من بين 36 جريمة تحرش شهدتها فترة التقرير، 29 جريمة تحرش بتلميذات في المرحلة الابتدائية. هنا يستغل الجاني صغر سن التلميذات وعدم درايتهن بخصوصية أجسادهن الصغيرة معتقدا بذلك أنه

^[37] يشمل التحليل الكمي هنا فقط وقائع العنف ضد الطلاب/ ات في البيئة المدرسية والتي بلغ عددها 77 واقعة.
^[38] يقصد هنا الأماكن التي تقدم الخدمات التعليمية مثل مراكز الدروس الخصوصية، وما شابه ويدخل في ذات النطاق النوادي الرياضية.

سيفلت من العقاب. جميع ضحايا التحرش كن فتيات باستثناء ثلاث وقائع، تم التحرش فيها بطلاب ذكور جميعهم في المرحلة الابتدائية أيضا.

وتأتي في المرتبة الثانية جريمة الضرب بنسبة 30%، سواء كان الاعتداء بالضرب من قبل الطلاب أنفسهم تجاه بعضهم البعض، أو من قبل المعلمين/ات ثم، وهنا رصدنا واقعة اعتداء مدير إحدى المدارس على أحد الطلاب بآلة حادة^[1] فضلا عن واقعة ضرب مديرة إحدى المدارس للطلاب بالحذاء، في فعل يخالف كل الآداب المهنية. وتأتي في المرتبة الثالثة جريمة الإهمال وجرائم أخرى بنسبة 5%، تسبب إحدى وقائع الإهمال في بتر أصبع طفل خلال مشاجرة مع زملائه خلال غياب المعلمة عن الفصل.

وفي المرتبة الرابعة جريمة الاغتصاب بنسبة 4%. جرت جريمة الاغتصاب بحق طالبتين وطالب واحد، من بينهم واقعة اقتحم فيها شخص غريب المدرسة وتعدى على طالبة في دورة المياه واللافت أن الجاني اعترف أنها "مش أول مرة".^[40]

وفي المرتبة الخامسة كان الشروع في القتل ومحاولة الاغتصاب والتنمر بنسبة 3% لكل منهم. وكانت محاولة الاغتصاب أيضا على يد شخص غريب اقتحم المدرسة وحاول اغتصاب طفلة. وفي المرتبة الأخيرة كان القتل بنسبة 1%، حيث شهدت فترة التقرير جريمة قتل واحدة، قام فيه طالب الثانوية التجارية بإنهاء حياة زميله بعد انتهاء الامتحان بالفيوم لأنه "رفض يغششه".

^[39] لمزيد من التفاصيل عن الواقعة: <https://www.dostor.org/5036039>

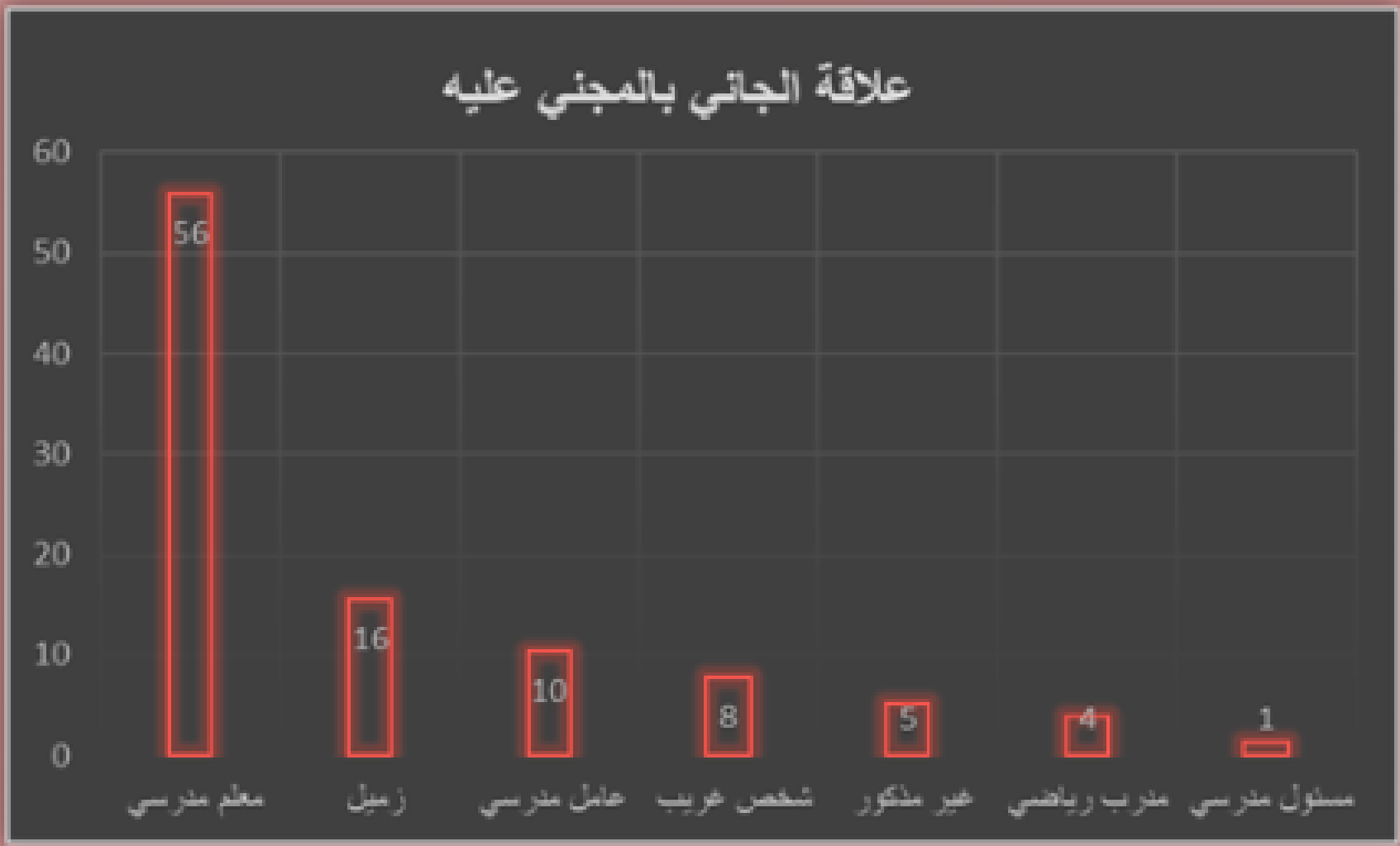
^[40] والد «تلميذة المرج»: «ابنتي تعرضت للاعتداء داخل حمام المدرسة، المصري اليوم، ابريل 2025،

<https://n9.cl/1bor9p>

2

علاقة الجاني بالمجني عليه

علاقة الجاني بالمجني عليه	العدد
معلم مدرسي	43
زميل	12
عامل مدرسي	8
شخص غريب	6
غير مذكور	4
مدرب رياضي	3
مستول مدرسي	1
الإجمالي	77

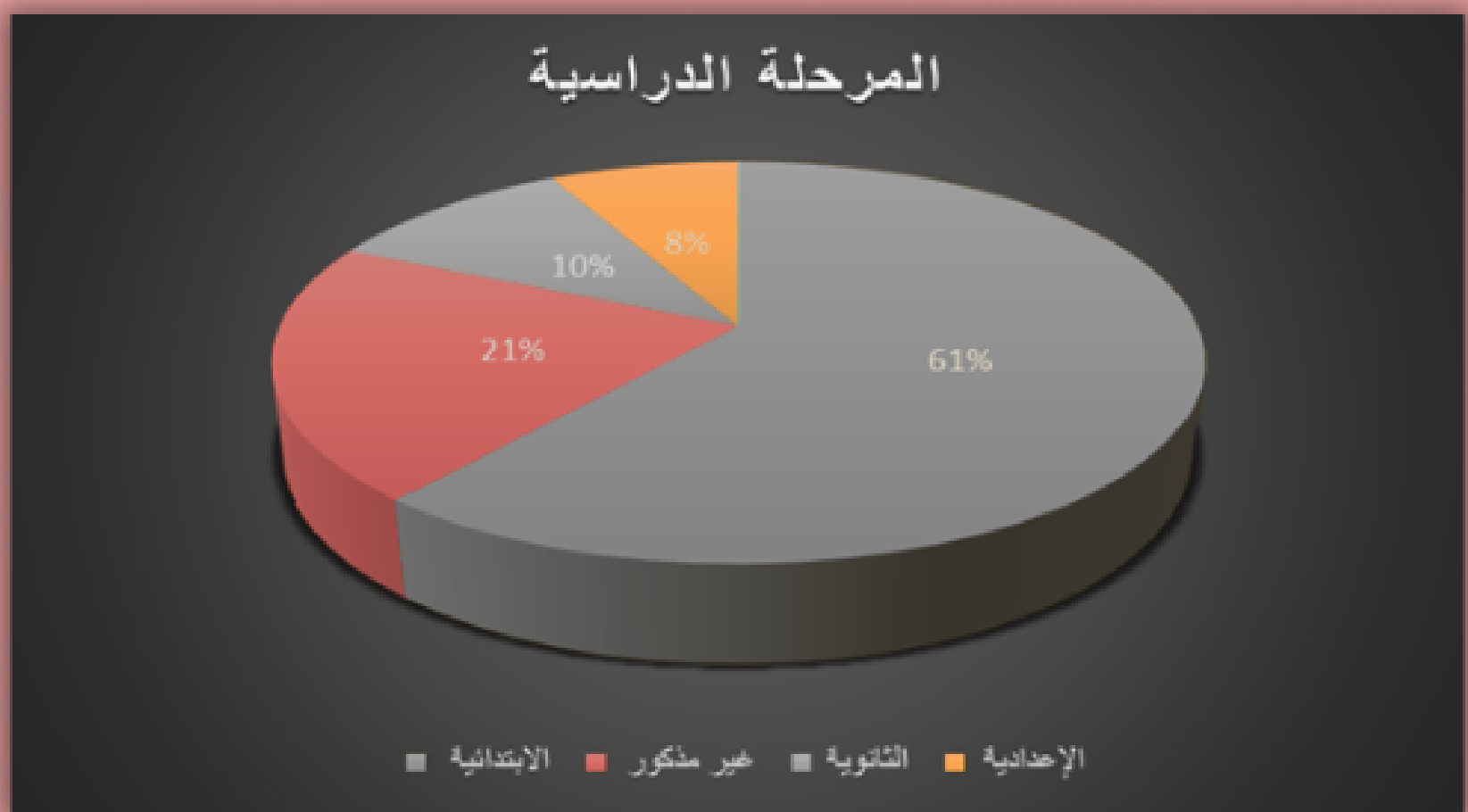


جاءت وقائع العنف المرتكبة من قبل المعلم المدرسي في المرتبة الأولى بنسبة 56%، يليها في المرتبة الثانية زميل بنسبة 16%، وجاءت الاعتداءات المرتكبة من قبل كان عامل مدرسي في المرتبة الثالثة بنسبة 10%.

3

المرحلة الدراسية للطلاب المهنفين

المرحلة التعليمية	عدد جرائم العنف في كل مرحلة
الابتدائية	47
غير مذكور	16
الثانوية	8
الإعدادية	6
الإجمالي	77

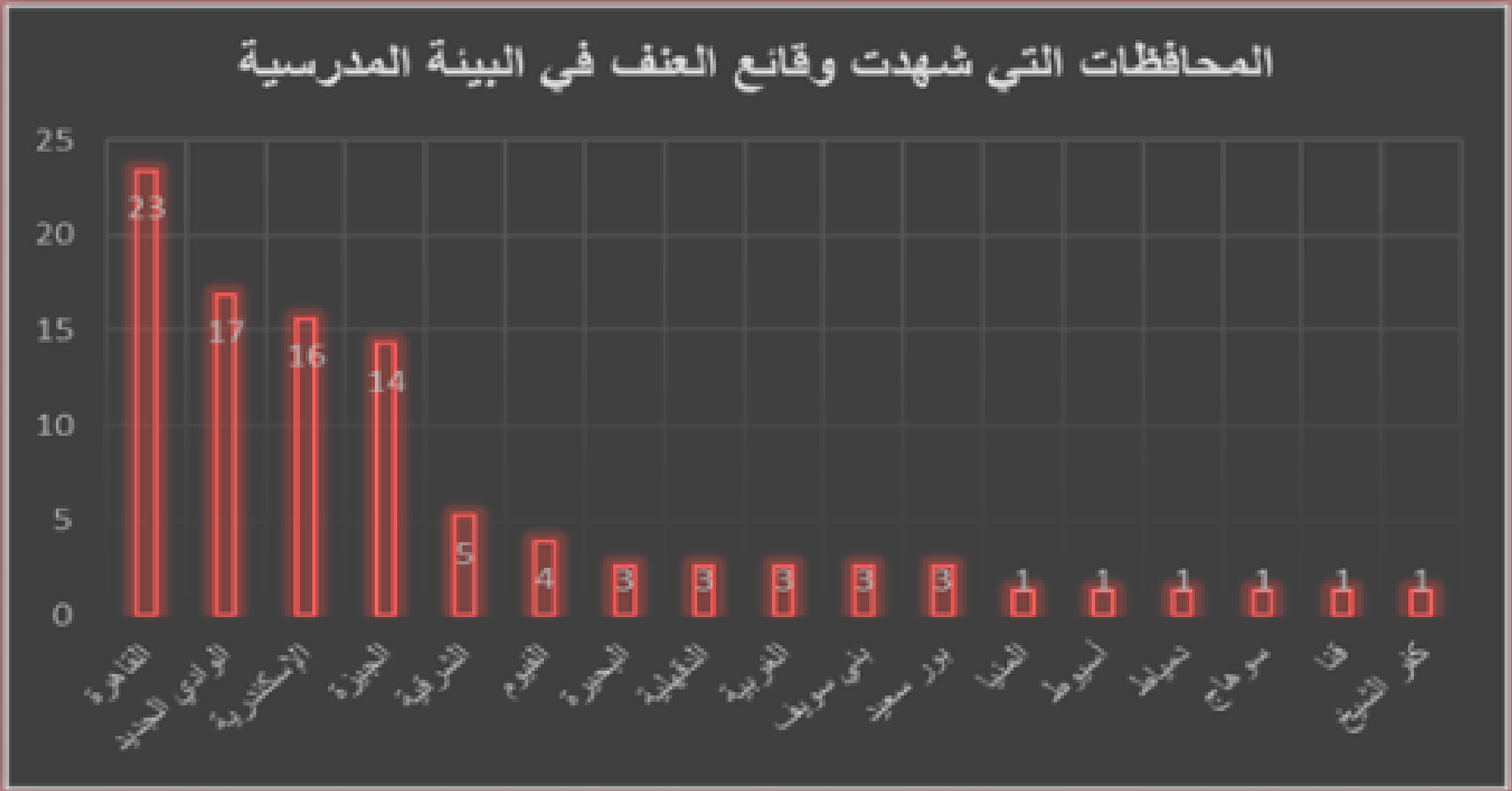


جاءت المرحلة الابتدائية في المرتبة الأولى من حيث ارتكاب جرائم العنف بحق الطلاب بنسبة 61%، تليها عدم ذكر المرحلة بنسبة 21%، وفي المرتبة الثالثة كانت المرحلة الثانوية بنسبة 10%، ثم الإعدادية بنسبة 8%. يتضح هنا أن الاعتداءات البدنية تنتشر أكثر بين طلاب المرحلة الابتدائية لصغر سن الأطفال وعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم في أغلب الأحوال.

4

المحافظات التي شهدت وقائع العنف في البيئة المدرسية

المحافظة	العدد
القاهرة	18
الوادي الجديد	13
الإسكندرية	12
الجيزة	11
الشرقية	4
الفيوم	3
البحيرة	2
الدقهلية	2
الغربية	2
بني سويف	2
بور سعيد	2
المنيا	1
أسيوط	1
دمياط	1
سوهاج	1
قنا	1
كفر الشيخ	1
الإجمالي	77



جاءت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى من حيث ارتكاب وقائع العنف ضد الطلاب بنسبة 23%، وهو ما يتوافق مع تقرير المرصد السابق، حيث جاءت القاهرة أيضا في المرتبة الأولى. وجاء في المرتبة الثانية محافظة الوادي الجديد بنسبة 17%^[41]، ثم جاءت محافظة الاسكندرية في المرتبة الثالثة بنسبة 16% تليها محافظة الجيزة في المرتبة الرابعة بنسبة 14%.

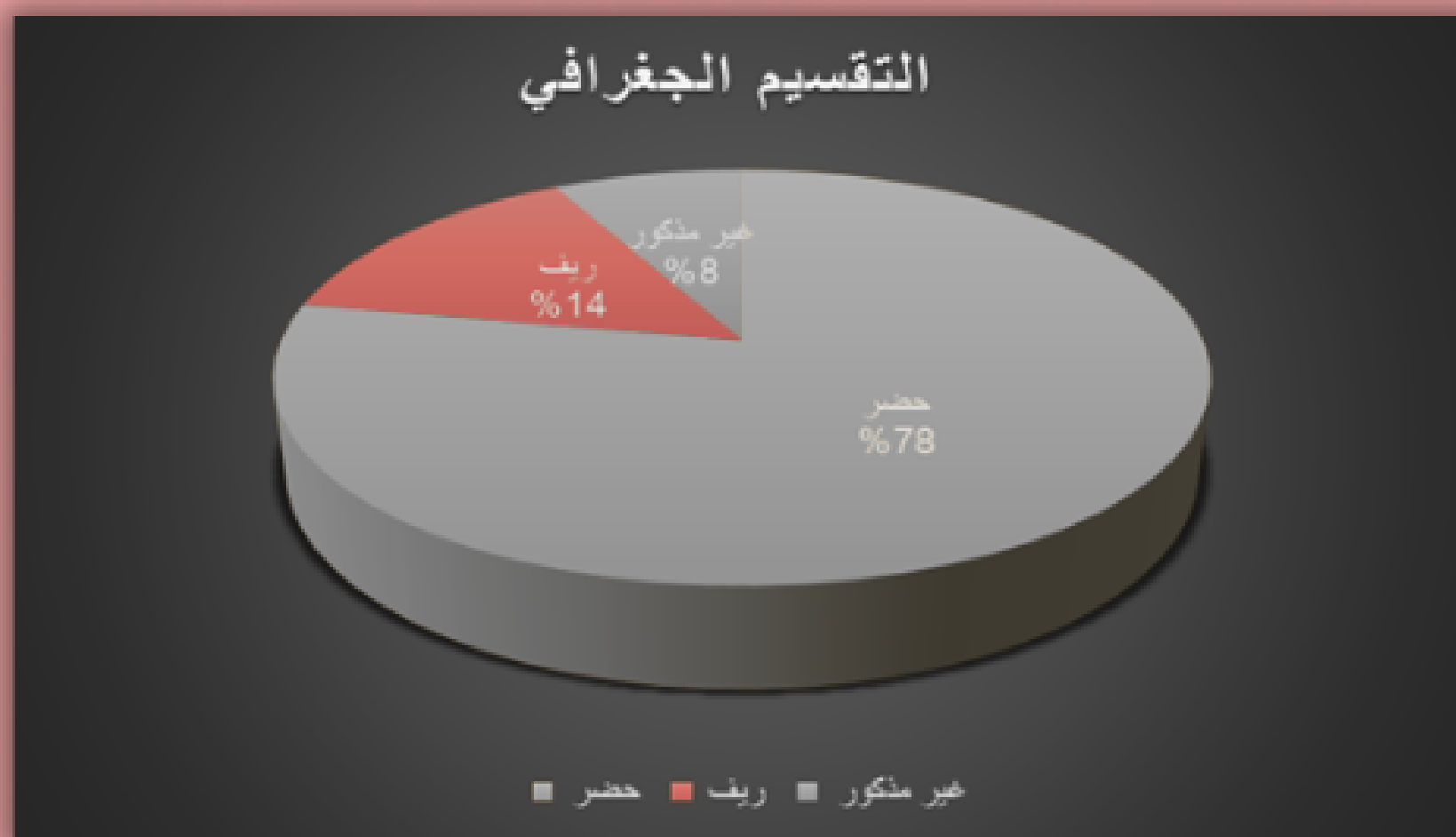
^[41] شهدت محافظة الوادي الجديد وحدها واقعة تحرش معلم ب 13 طالبة.

تشكل المحافظات المركزية وحدها (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية) 53% من حالات العنف في البيئة المدرسية في مصر. جاءت محافظة الشرقية في مقدمة محافظات الوجه البحري التي لجأت لاستخدام العنف في البيئة المدرسية بنسبة 5%. فيما جاءت محافظة الفيوم في مقدمة محافظات الوجه القبلي لجوءا للعنف بنسبة 4%.

5

التقسيم الجغرافي لوقائع العنف ضد الطلاب

التقسيم الجغرافي	العدد
حضر	60
ريف	11
غير مذكور	6
الإجمالي	77



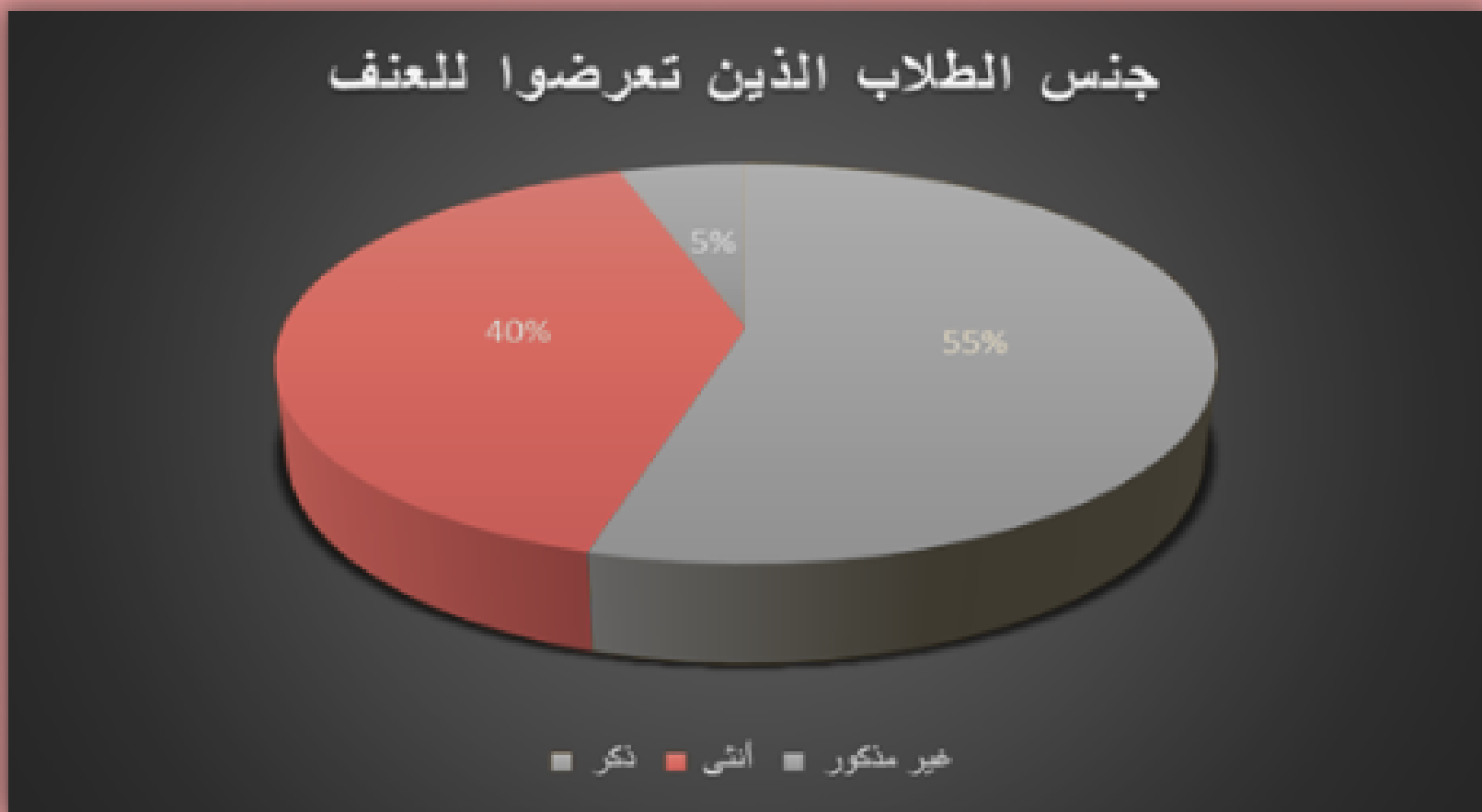
جاءت في المرتبة الأولى وقائع العنف في البيئة المدرسية في الحضر بنسبة 78%، وفي المرتبة الثانية جاء الريف بنسبة 14% وفي المرتبة الثالثة غير مذكور بنسبة 8%. تتفق هذه النتيجة أيضا مع تقرير المرصد السابق، وربما تكون مؤشرا على ضعف الرقابة في مدارس الريف مقارنة بالحضر أو أن البيئة الاجتماعية المحافظة في بعض المناطق الريفية، ما زالت تعتبر أساليب التأديب القاسية مثل الضرب مقبولة اجتماعيا سواء من

المعلمين او من الآباء. الى جانب معاناة المدارس الريفية على الأغلب من نقص في الكوادر المتخصصة مثل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، ما يجعل التعامل مع السلوكيات العنيفة أقل فاعلية.

6

جنس الطلاب الذين تعرضوا للعنف

العدد	جنس الطلاب الذين تعرضوا للعنف
42	ذكر
31	أنثى
4	غير مذكور
77	الإجمالي

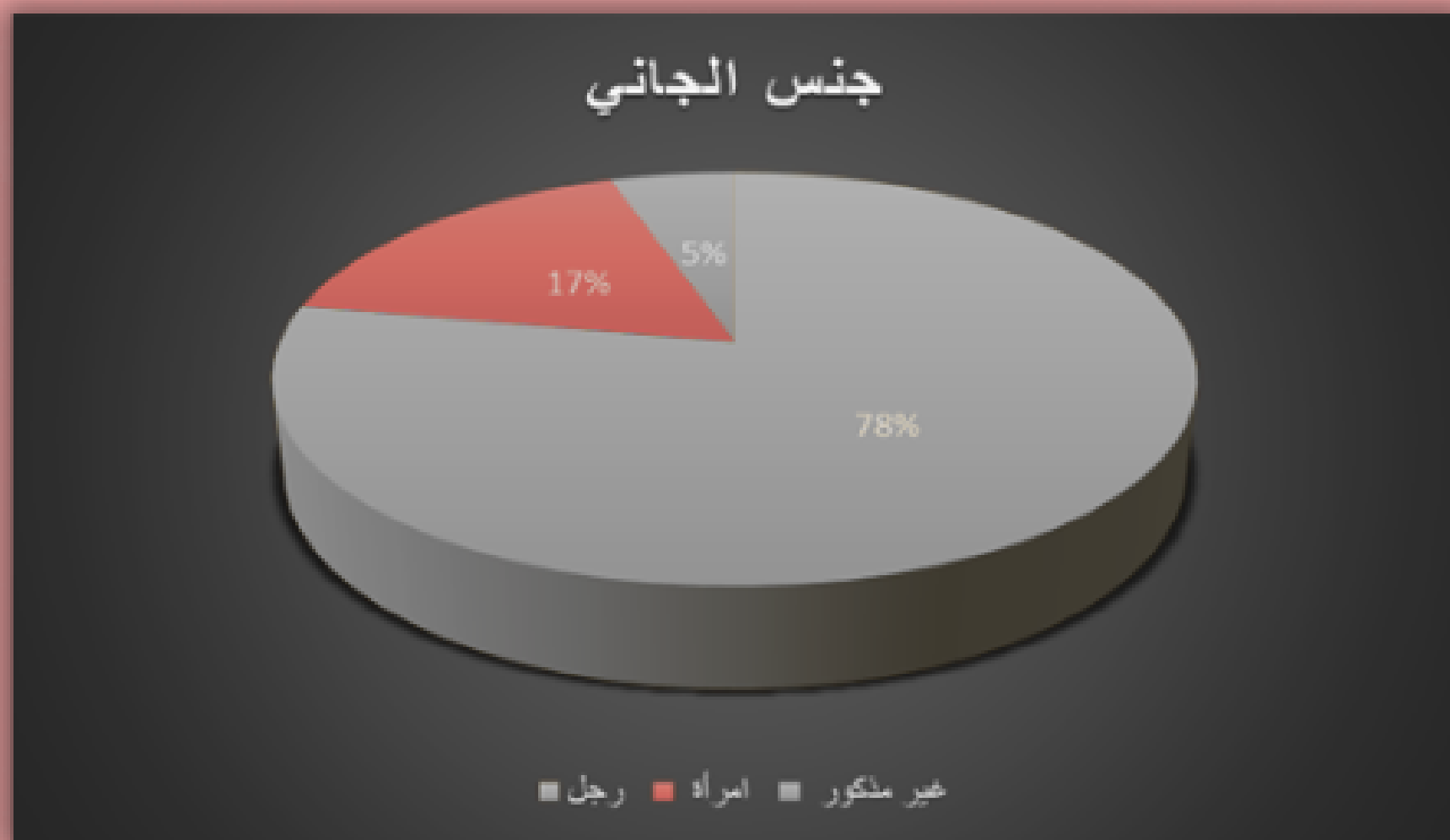


كان الطلاب الذكور هم الأكثر تعرضا للعنف في البيئة المدرسية بنسبة 55%، يليهم الاناث بنسبة 40% وأخيرا في المرتبة الثالثة لم يذكر جنس الطلاب الذين تعرضوا للعنف في البيئة المدرسية بنسبة 5%.



جنس الجاني

العدد	جنس الجاني
60	رجل
13	امراة
4	غير مذكور
77	الإجمالي

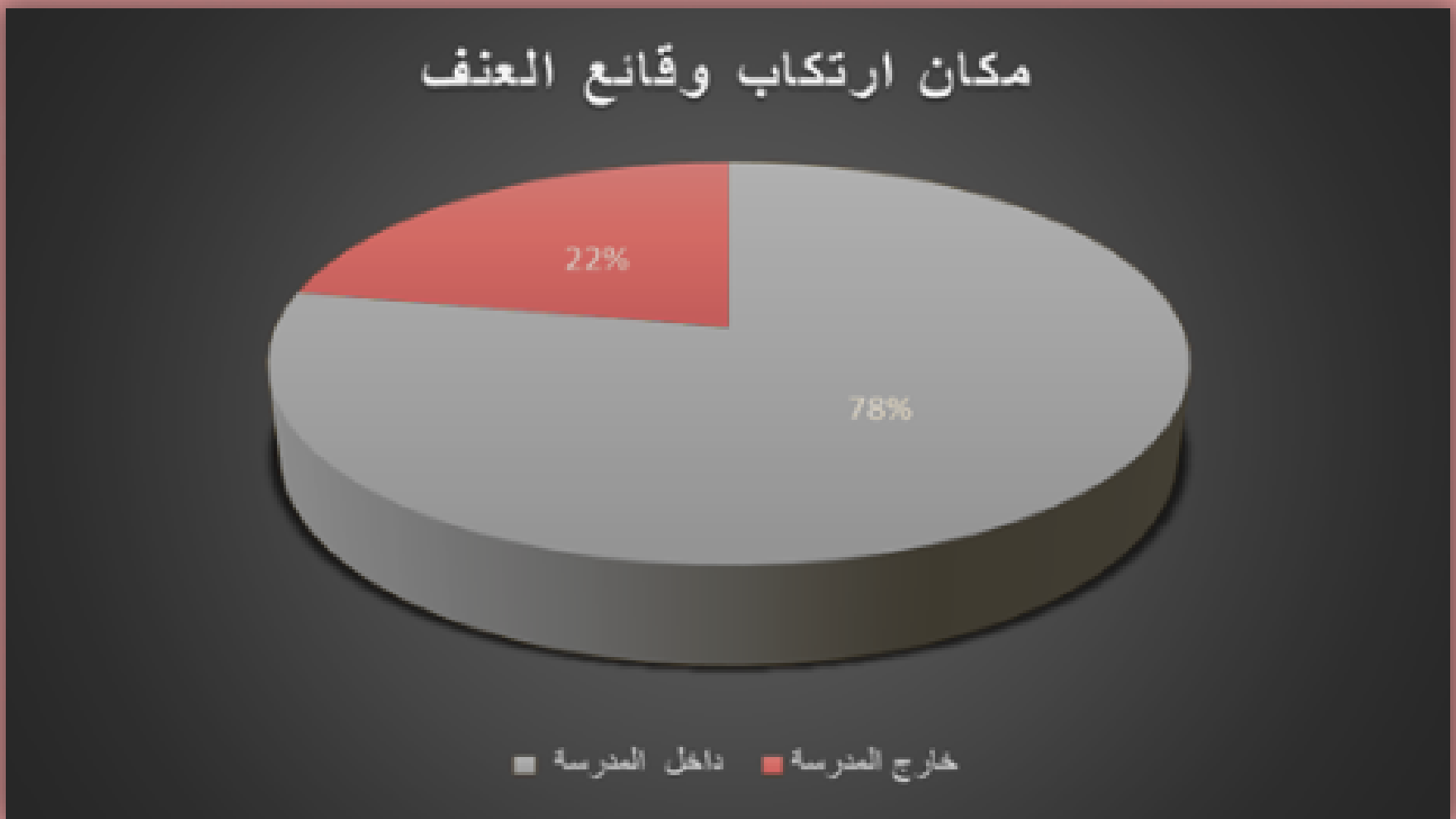


جاء في المرتبة الأولى جنس الجاني رجل بنسبة 78%، وفي المرتبة الثانية كانت الجانية امرأة بنسبة 17%، وفي المرتبة الثالثة رجل وامراة بنسبة 3% والمرتبة الرابعة غير مذكور بنسبة 5%.

8

مكان ارتكاب وقائع العنف

العدد	مكان ارتكاب الواقعة
60	داخل المدرسة
17	خارج المدرسة
77	الإجمالي



جاءت وقائع العنف ضد الطلاب والطالبات داخل المدرسة في المرتبة الأولى بنسبة 78%، في المرتبة الثانية جرت وقائع العنف خارج المدرسة بنسبة 22%.